الاعتذار وحده لا يكفي

باسم الشعبي

> تواجه اليمن ملفات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية لأن قضية الجنوب كأهم ملف يقف أمام القيادة السياسية اليمنية وأمام مؤتمر الحوار الوطني إذ كانت قضية الجنوب بمثابة البوابة الرئيسية للتغيير الجاري في البلاد عبر الحراك السلمي وتاليا ثورة الشباب التي قدمت خدمة كبيرة للقضية الجنوبية بحيث ابرزتها محليا ودوليا بصورة قانونية وعقلانية وموضوعية باعتبارها قضية سياسية واقتصادية في إطار قضية يمنية ووطنية كبرى.

لقد دمرت حرب صيف94 م حلم اليمنيين ببناء دولة قوية وجاءت السنوات اللاحقة لتوسع الجرح ولفتح الشروخ في جسد الوحدة الوطنية من خلال الممارسات الخاطئة التي ارتكبت والتي وقفت عائقا أمام أية حلول من شأنها تطبيب الجروح وإعادة الأمل للناس حتى جاءت ثورة الشباب لتفتح أبواب الأمل من جديد أمام عهد جديد من الحوار والاعتذار والمصالحة الوطنية واغلاق ملفات الحروب والصراعات وفتح نافذة البناء والتشييد.

الدول والحضارات لا تقام إلا بالتسامح والتصالح وجبر الأضرار والعدالة والحرية كل هذه القيم هي أساس بناء أي أمة فالأمم التي تعجز عن تجاوز ماضيها تعجز بالضرورة عن بناء مستقبلها والثورات التي تقودها الشعوب سلميا ما هي إلا إدانة حقيقية في مضمونها للماضي وملفاته المؤلمة والتبشير بعهد جديد من السلام والبناء والوحدة والحرية.

وحتى لا يكون الاعتذار مجرد اعتذار فإنه على الحكومة البدء بإجراءات حقيقية على الأرض لحل القضايا العالقة لا سيما في الجنوب إذ يحتاج الشعب الجنوبي من القضية الجنوبية لإجراءات سريعة وعاجلة تمهد لمخرجات الحوار الوطني الشامل وتهيئة الأرضية لإعادة بناء الدولة اليمنية الجديد وحتى لا تصبح حكومة الاعتذار الوطني فحسب فإن الفرصة ما تزال أمامها قائمة لتحسين أدائها والظهور بصورة إيجابية وهي تسير جنبا إلى جنب مع مداولات ومخرجات الحوار الوطني لأن الاعتذار وحده لا يكفي!

لقاء سريع مع يحيى العرشي

ناجي عبدالله الحرازي

" الاعتذار بحد ذاته يعد مقبولا من حيث الشكل والمضمون، لكن لابد من التساؤل عن قدرة الحكومة الحالية على توفير ضمانات المرحلة المقبلة، وعلى عدم تكرار أخطاء الماضي .. كما لابد من التساؤل عن الخطوات التي قد تتخذ لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وإصدار القوانين الكفيلة بتحقيق كل ذلك "

قابلت مصادفة قبل أيام الأخ الأستاذ يحيى حسين العرشي، وزير شؤون الوحدة في الشطر الشمالي من اليمن، والذي تقلد العديد من المناصب الرفيعة قبل وبعد الوحدة، وينظر إليه الكثير من اليمنيين وخاصة من تابعوا مساعي إعادة توحيد شطري اليمن خلال ثمانينيات القرن الماضي، كأحد شهود العيان .. شهود عصر ما قبل وما بعد الوحدة ..وأحد مهندسي ما تحقق يوم 22 مايو عام 1990م.

وكم كانت سعادتي وأنا أجده كعادته متحمسا للوحدة اليمنية ولمستقبل البلاد والعباد الذي قال أنه يعتمد اعتمادا كليا على وحدة الإنسان اليمني والأراضي اليمنية .

خلال حديثنا القصير أعرب الأستاذ العرشي عن قلقه ممن يدعون الحق في الحديث نيابة عن أبناء الجنوب، وقال أن وحدة اليمن هي ملك لكل اليمنيين .. لأبناء ما كان يسمى بالشطر الجنوبي من الوطن ولأبناء الشمال أيضا.

ولم يخف قناعته بأن هناك بعض المطالب الحقوقية لبعض إخواننا في المحافظات الجنوبية، بدأت بمطالب المسرحين أو الذين أحيلوا للتقاعد المبكر ثم تحولت فيما بعد إلى مطالب سياسية، ثم تراكمت مع مشاكل أخرى ناتجة عن الفساد وسوء الإدارة وغياب مشروع الدولة ومؤسساتها والدور الرقابي البرلماني وبالتالي غياب التطور الطبيعي لدولة الوحدة .. حتى أن البعض أعتاد تحميل الوحدة مسؤولية المشاكل كما حدث في السابق مع بداية ثورة 26 سبتمبر، عندما كانوا يرجعون سبب الجفاف وانقطاع المطر إلى الثورة التي خلصت اليمن من عهد الاستبداد والفقر والجهل والمرض.

سألته: كيف تنظر إلى ما يطرح في مؤتمر الحوار الوطني حول القضية الجنوبية، وما يتردد عن إصرار البعض على اعتبار أن وحدة اليمن ليست قدرا محتوما بل هي اختيار بيد أبنائه، فأجابني بلا تردد: الوحدة هي المستقبل .. ومن لا يرى ذلك فهو يتنكر لمستقبل اليمنيين ويجتر الماضي البغيض.

الأستاذ العرشي أبدى تفاؤله بأن مؤتمر الحوار يمكنه إخراج البلاد إلى رؤى متفق عليها بأقل ثمن، خاصة إذا تزامنت رؤى المشاركين في الحوار مع إجراءات حكيمة فيما يتعلق بالجيش والأمن .. ثم قال : أنا متفائل جدا جدا وليس لنا .. وللأجيال الشابة الواعدة إلا أن تتمسك بالوحدة وتتفائل بمستقبل اليمن.

حديثي مع الأستاذ العرشي سبق الاعتذار الذي قدمته حكومة الوفاق لأبناء المحافظات الجنوبية - وأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى - ممن كانوا ضحية حروب وصراعات المرحلة السابقة للأحداث التي قادت البلاد للمبادرة الخليجية وما تلاها - واعتبارها ما حدث خلال تلك السنوات والأسباب التي أدت إلى ذلك خطأ أخلاقياً تاريخياً لا يجوز تكراره.

هذا الاعتذار بحد ذاته يعد مقبولا من حيث الشكل والمضمون، لكن لابد من التساؤل عن قدرة الحكومة الحالية على توفير ضمانات المرحلة المقبلة، وعلى عدم تكرار أخطاء الماضي .. كما لابد من التساؤل عن الخطوات التي قد تتخذ لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وإصدار القوانين الكفيلة بتحقيق كل ذلك.

صحيح أن الحكومة وكما جاء في اعتذارها لم تخف قناعتها بأن مخرجات الحوار الوطني تمثل أهم الضمانات لعدم العودة إلى ماضي الانتهاكات موضوع.

كما لم تخف تطلعها نحو دستور جديد سيتضمن مبادئ وأحكاماً ضامنة للمواطنة المتساوية ولاحترام وحماية وصيانة حقوق الإنسان وحرياته، ولتوزيع السلطة والثروة والفصل والتوازن بين مختلف سلطات الدولة وتحديد شكل الدولة وتغيير منظومة الحكم إلى نظام حكم جديد.

لكن هل سيتسنى بالفعل للأطراف السياسية والمجتمعية والفعاليات الدينية والثقافية والفكرية التعبير عن هوية جامعة لكل أبناء اليمن ودعم مصالحة وطنية شاملة تعيد للمجتمع لحمته الوطنية وتنشر روح التسامح والقبول بالآخر بحيث يتسنى لليمنيين التصدي لكل ما يهدد وحدتهم الوطنية والسلام الاجتماعي، ويتصرفون بروح المسؤولية الوطنية والتسامح والإخاء ..أسئلة واستفسارات عديدة نأمل جميعا أن نجد إجابات شافية لها.

تعزيز وترسيخ الثقافة الاقتصادية التنموية السليمة

د/طه أحمد الفسيل

" الثقافة الاقتصادية السائدة في المجتمع اليمني تتسم بأنها ثقافة تقليدية، استهلاكية وريعية، وبالتالي فهي ثقافة غير فاعلة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في بلادنا. "

تشكّل منظومة القيم والثقافة الاقتصادية الموجهة للسلوك الاقتصادي والإجتماعي لأي مجتمع أو دولة، عاملاً مهماً في تحديد مسار اقتصادها وقدرته على تحقيق التطور والتقدم، وعلى مواجهة الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها، سواء كانت ناجمة عن عوامل داخلية أو كانت بسبب تأثيرات اقتصادية خارجية. وكان لصعود اليابان الاقتصادي أثر على انتشار مفهوم الثقافة الاقتصادية التي تتشكل من مجموعة المعتقدات والمواقف والقيم المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمنظومات والمؤسسات . مثل قيم العمل الشاق والانضباط الذاتي والمبادرة والادخار والتعلم والإنتاجية كأساس للتنافسية .

وتشير المؤشرات الاقتصادية والتنموية إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلال هيكلي أساسي يتمثل في اعتماد الاقتصاد اليمني بصورة أساسية على إنتاج النفط الخام وتصديره (إلى جانب تصدير الغاز الطبيعي حاليا)، وكذلك من اختلالات اقتصادية عديدة مثل ضعف وتدني بنية القطاعات الانتاجية الحقيقية التي تشكل المرتكز الحقيقي لضمان استدامة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلاته بما يساهم في تحسين مستوى دخول الأفراد وخلق فرص عمل جديدة ، وذلك لصالح القطاعات الريعية والخدمية غير الانتاجية بصورة عامة. بالإضافة إلى ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتباين أداء الموازنة العامة، والاختلالات في تجارة اليمن الخارجية وفي مكونات وعناصر ميزان المدفوعات. ورغم أهمية العوامل والاسباب الرئيسية الموضوعية؛الداخلية والخارجية (اقتصادية، سياسية وإدارية)، في حدوث وتعميق هذه الاختلالات هناك أيضاً عامل وسبب آخر لا يقل أهمية يتمثل في تدني وضعف الثقافة الاقتصادية التنموية السليمة والصحيحة، التي انعكست بآثارها السلبية على أداء الاقتصاد اليمني وعمقت من اختلالاته العديدة.

فالثقافة الاقتصادية السائدة في المجتمع اليمني تتسم بأنها ثقافة تقليدية، استهلاكية وريعية، وبالتالي فهي ثقافة غير فاعلة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في بلادنا. فإلى جانب سيادة ثقافة الربع وثقافة الربح من دون عمل، يميل اليمنيون عامة إلى الاستهلاك وبصورة اكبر واكثر من ميلهم للإنتاج والادخار، حيث تسود مظاهر ثقافة الاستهلاك البذخي والتفاخري غير المنتج، ليس بين أوساط رجال الأعمال والقطاع الخاص ومن لهم سلطة في الدولة وكبار موظفيها فحسب، وإنما ايضاً في النفقات العامة من الموازنة العامة للدولة.

وقد اتسعت ثقافة الربع إلى مختلف المجالات، فظهرت ثقافة "ربع المنصب" و"ربع الوظيفة العامة"، وكذلك "ربع الوجاهة الاجتماعية"، ليختلط الجاه السياسي بالأعمال والمقاولات التجارية. وتؤثر سيادة ثقافة الربع -وما ينتج عنها من دخول ريعية ناتجة عن الاملاك والثروة غير المكتسبة من الإنتاج والعمل الحقيقي وإنما من الجاه المتصل بذلك- تأثيرا سلبيا كبيرا في توجيه الفوائض الاقتصادية الناجمة عن تلك الدخول نحو الاستهلاك والانفاق الترفي، وفي أحسن الأحوال نحو الاستثمار العقيم. كما يتجلى ذلك في بناء الاصول العقارية التفاخرية والاستثمار غير المنتج. وكل ذلك لا يكون له اثر يذكر في بناء القدرات الانتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني، ومن ثم في النمو الاقتصادي السليم، وفي عدم تحقيق أهداف خطط التنمية. كذلك تؤدي سيادة ثقافة الربع إلى الهدر الاقتصادي الخاص والعام، والقضاء على كل حوافز العمل المنتج الجاد.

وترتبط ثقافة الربع والربح من دون عمل بثقافة الاستحواذ على السلطة والثروة في المجتمع اليمني، بحيث اتسعت ظاهرة التاجر الموظف، فارتبط الجاه والمال والبيزنس بالسلطة .وتزامن ذلك بتراجع قيمة العدالة الاجتماعية،وبالتالي تزايد الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية. ذلك انه إذا كان توزيع الدخل في أي بلد يتحدد من خلال نظم الأجور والتشغيل والضرائب والتحويلات والدعم السلعي ودعم الخدمات العامة، فإن هذا التوزيع تدهور كثيراً بسبب تبني الحكومات اليمنية المتعاقبة سياسات اقتصادية واجتماعية أضرت بالفقراء وذوو الدخل المحدود. وكان لغياب لقيمة العدل الاجتماعي تأثير سلبي كبير في الطلب الفعال المحفز للاستثمارات والنمو في الاقتصاد اليمني، نظرا لانخفاض حصة الشرائح الدنيا من الدخل. فالفقراء وذوي الدخل المحدود ليس لديهم ترف الادخار، وبالتالي فهم يحولون دخولهم إلى طلب فعال على السلع والخدمات، بما يحفز المستثمرين على إنشاء مشروعات جديدة لمواجهة هذا الطلب الفعال، وهذه المشروعات تقوم بتشغيل عاملين جدد لهم طلب فعال أيضا على السلع والخدمات بصورة تحفز المستثمرين على بناء مشروعات جديدة.

كذلك أدت سيادة ثقافة القطيع في السوق اليمنية إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية على مشروعات وأنشطة تجارية وخدمية استهلاكية غير إنتاجية بعينها (مثل البقالات والسوبر ماركات، المولات، المطاعم...وغيرها) طمعاً في حصد جزء من الأرباح التي تمكنت هذه المشروعات والأنشطة من الحصول عليها، خاصة في ظل ضعف بيئة الأعمال عامة والمناخ الاستثماري عامة. ويشكل الصراع والمنازعات في المحاكم التجارية حول العديد من الوكالات أو/ و العلامات التجارية مثالا على ذلك.

وقد ساهم كل ما سبق، وغيرها من المظاهرة الأخرى، في تدني النظرة الاجتماعية لقيمة العمل والإنتاج وعدم تشجيع الكفاءات والإبداع، وبروز ظواهر الفساد المالي والإداري، والفهلوة ومحاولة الكسب السريع والكبير دون بذل الجهد والعرق بالعمل والجد، والإتقان والخبرة والمعرفة، إضافة إلى غياب احترام القوانين والأنظمة السارية.

وبناء على ما سبق فإن الأمر يتطلب القيام بجهود كبيرة لإحداث التغيير الحقيقي الواسع في الثقافة والمنظومة القيمية الاقتصادية في المجتمع اليمني وبما يساهم في جعل وتوجيه السلوك الاقتصادي أكثر رشادة وعقلانية وموضوعية في المستقبل. ويتطلب ذلك العمل على نشر وغرس وتعزيز مبادئ وقيم الثقافة الاقتصادية السليمة الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، وفي مقدمة ذلك ما يلي:

- الإعلاء من شأن قيمة العمل والرزق الحلال والحد من سيادة ثقافة الربع في المجتمع اليمني . فالعمل في العرف الاسلامي يراد به الجهد والمشقة التي تقابل بالمال، وعلى ذلك بنى الفقهاء قاعدتهم المشهورة "عمل المسلم عبادة". كذلك يشير معنى العمل الى الكسب ببذل جهد من دون سؤال، فالشريعة الاسلامية حرمت الكسب من دون عمل، لأن العمل يؤدي الى الانتاج ويؤدي الى زيادته وزيادة معدلاته ، وبالعمل تتحقق الكفاية الانتاجية ثم يزيد الفائض الادخاري.

- ويرتبط بالنقطة السابقة إعلاء أهمية وقيمة الأعمال المهنية والحرفية اليدوية، وكذلك أهمية المشاريع الصغيرة والأصغر.

- ضبط الاستهلاك والاستيراد الترفي غير الضروري لرفع معدل الادخار المحلي بصورة ملموسة، نظرا للدور الحيوي الذي يؤديه الادخار المحلي في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين دوران عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن التنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل في العصر الحديث والمعاصر هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني. فلم يحدث في تاريخ البشرية ان تحققت تنمية حقيقية في ظل افراط أي مجتمع في الاستهلاك أو الاستيراد ، كذلك لا يمكن تحقيق تنمية بالاعتماد على المعونات الخارجية الاجنبية أو الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما لا يمكن لهما الحلول محل الادخار المحلي في إنجاز التنمية.

- الإخلاص في العمل وإنجازه والتفاني فيه وبذل اقصى جهد لتحقيق إنجاز جيد .

- تعزيز القيم الروحية والاجتماعية المتعلقة بالضمير مما يساهم في تعزيز قيم الصدق، الأمانة، النزاهة، الاخلاص في العمل والكسب الحلال من العمل والجهد الذاتي.

- كذلك تعزيز الوازع الديني والرقابة الذاتية (الداخلية - الشخصية)، فالشريعة الاسلامية جاءت بأعظم الاخلاق واحسنها، بما في ذلك الصدق والأمانة والاخلاص في العمل وتحريم الفساد بكل انواعه واشكاله، بما في ذلك الرشوة واستغلال المال العام والمنصب. ويمكن ارجاع انتشار الفساد وثقافة الربع الى عدة عوامل يأتي في مقدمتها خلو مناهج التدريس، وبالذات في الجامعات اليمنية، من أي شيء يذكر حول هذه القيم. فعلى سبيل المثال فإن مقرر مادة الثقافة الاسلامية التي تعتبر مادة الزامية لكل طلاب الجامعة اليمنية (الحكومية والاهلية) في السنة الدراسية الأولى، لا تتناول مطلقاً هذه القيم ولو على سبيل الإشارة. وبالتالي يتطلب الأمر العمل على ترسيخ القيم الثقافية الدينية السياسية والاجتماعية والدينية في مناهج المدارس والجامعات المختلفة بما يساهم في تعزيز القيم والاخلاق السليمة والصحيحة .

- تنمية وتشجيع الملكات الشخصية بما في ذلك الثقة بالنفس وروح المبادرة والابداع في العمل.

- تنمية روح العمل الجماعي (في فريق عمل)، باعتباره يمثل -أي العمل الجماعي- أحد المتطلبات الضرورية والشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكونه يساهم ايضاً في زيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية المشتركة لكل عضو من اعضاء فريق العمل، وبالتالي زيادة مستوى درجة التنسيق بين أعضاء فريق العمل الواحد، ومع فرق العمل الأخرى. أما الفردية والأنانية - السائدة حالياً- فهي تؤدي إلى الفشل وربما هلاك المجتمعات والدول. ويعتبر فريق العمل الفاعل والمكون من المتميزين والناجحين الصادقين المخلصين والمبدعين المتحلين بروح المبادرة والتصميم والإبداع والتميز من أقصر الطرق لتحقيق أهداف وغايات الخطط والبرامج والمشاريع، على المستويين الكلي والقطاعي وأيضا على مستوى المشروع الواحد.

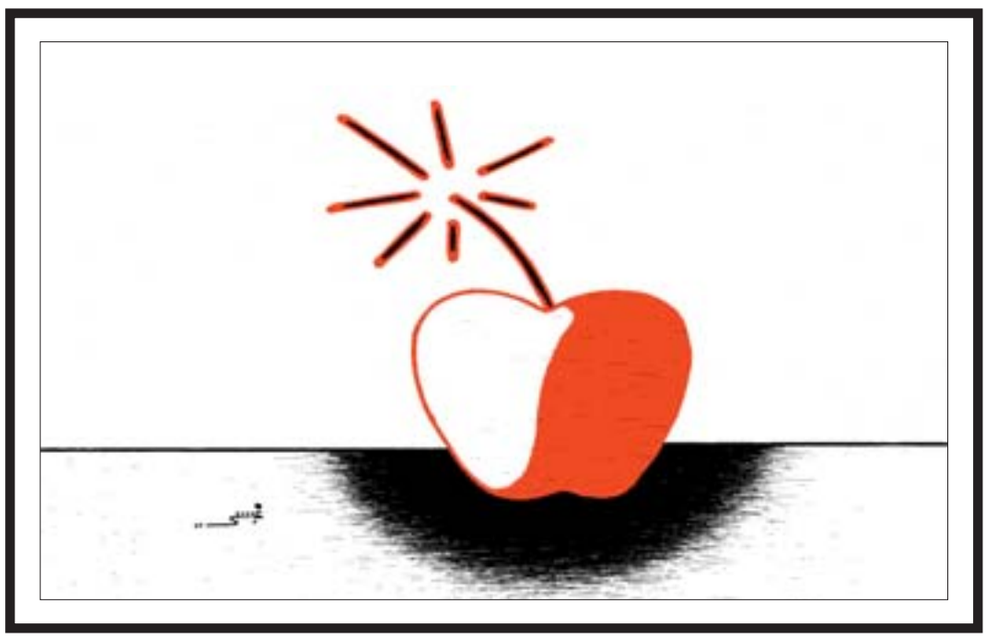

وجهة مطر

أحمد غراب

أوبه! أنت في صنعاء

ـ لا تسكن في شارع فيه شيخ أو مؤسسة حكومية أو معسكر.
ـ لا تتسوق في الحصبة أو تفتح دكان في الدائري
ـ عش بدون سيارة لأن السواقة في صنعاء مثل حلبة صراع الثيران في اسبانيا.
ـ لا تقيل في مجلس فيه متصارعين حزبيين
ـ لاتصلّ في مسجد عليه صراع طائفي بين جماعتين مختلفتين.
ـ استعذ بالله ثلاث مرات من موترات ابليس.
ـ وقت المطر ابتعد عن السائلة ألفين قدم.
ـإذا شفت حقيبة في شارع لا تقترب ناحيتها قد تكون ملغمة والعياذ بالله.
ـصنعاء التي حوت كل فن بالأمس حوت كل جن اليوم وصارت سوقا للمسلحين.
ـ فر من القبائل المسلحين فرارك من المجذوم .
ـ اشرب عصير جزر كثير علشان بصرك يكون أرض وأنت تمشي في عاصمة فيها مائتين ألف بيارة .
ـ فصل نظارة طبية مصممة على شكل ناظور بحيث يكون نظرك جو جو تفاديا لسقوط طائرة أو ماشابه.
ـإذا دخلت سوق لا تشتر من اثنين ولا تبيع لثلاثة
ـ دبر لك عمل حر لأن الركون على المعيشة في صنعاء غالية وما تغطي الوظيفة حق الإيجار فيها .
ـابعد عن سيارات المرافقين وغني لها.
ـ لا تركب مع سواق مبحشم حتى لا تجد نفسك تطير فوق الرصيف.
ـ إذا احد صدمك سواء أنت الجاني أم الضحية القانون الوحيد الساري ثلثين وثلث.
ـ لا تخلي أطفال يغيبوا عن نظرك دقيقة واحدة (بعيد عنك عصابات خطف الأطفال انتشرت).
ـإذا شفت مضرابة وفيها سلاح لا تفارع لأن للمفارع نصيب وحتى لا تروح ضحية لشجار مالك فيه ناقة ولا حمار.
ـ إذا تعرض منزلك للسرقة فقل عليه العوض ومنه العوض لأنك لو رحت تشتكي بتخسر ضعف ثمن المسروقات وأنت تلاحق.
ـ لا تتسلف إلا من شخص بيصبر عليك لأنك بتقضي حياتك بعدها هارب
ـإذا ركبت باص اركب في آخر كرسي تفاديا للاحراج وأنت مفلس.
ـ إذا قرأت مقال احمد غراب فلا تقل إذا نطق الغراب .....ولكن عطر قلبك بالصلاة على النبي اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى اله وصحبه وسلم

من السبت إلى السبت

هل يجوز أخذ الأجرة على التلاوة؟

أحمد الأكوع

حديث بن عباس عند البخاري وغيره أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم: (إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله). ووجه دلالاته أنه أتى بلفظ عام .. أحق شيء أخذتم عليه أجرا كتاب الله، فيعم كل نوع ما يستأجر على كتاب الله من تعليم وفيه وكتابة وتلاوة ويؤكد بقاء هذا العام على عمومه ما أخرجه أئمة الحديث من قصة الواهبة نفسها وترويجها بعض الصحابة وجعل تعليمه إياها آيات من القرآن صداقها وهو حديث صحيح وقد طلب الرجل لها صداقا فلم يجده فقال صلى الله عليه وآله وسلم له ما معك من القرآن) قال: معي سورة كذا وكذا عددها فقال تقرأهن عن ظهر قلبك فقال نعم قال إذهب فقد زوجتكها فعلمها من القرآن. وفي رواية لأبي داؤود فعلمها عشرين آية ، قال الشيخ محمد مستدلا على التحريم أنه قد ورد النهي الشديد عن الزيادة في الأعمال حتى سماه الشارع شركا في ذمة الآيات والأحاديث فقال العلامة محمد إسماعيل الأمير لا شك في تحريم الرياء والأدلة على تحريمه بحر زاخر العباب من السنة والكتاب لكن هذا ليس من الرياء بل وضع للرياء في غير موضعه فإن حقيقة الرياء كما في الأحياء للغزالي وغيره (إرادة المنزلة في قلوب الناس بآرائهم خصال الخير) ورسمه غير الغزالي (بفعل العبد الطاعة أو تركه المعصية مريدا حصول شرف الدنيا من ثناء وغيره ومن ذلك الرقية بالفاتحة وأخذ قطيع من الغنم ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم أنه رياء بل قرر ذلك ومن ذلك تعليم الواهبة لم يجعله رياء بل هو صلى الله عليه وآله وسلم الذي باشر العقد وعين المهر كما عرفت واجمعت الأمة على جواز التأجير إلى بيت الله وبهذا نعلم يقينا أنه ملازمة بين الإجازة على الطاعات والرياء ومن هذه الأنواع الجائزة التأجير لتلاوته ونظرنا في الذي يصدق عليه أنه يأكل بكتاب الله وإذا أقرب من يحمل عليه ذلك الذي يحرفونه عن مواضعه ويقلبون معانيه كالخروج فإنه يصدق عليه قوله في بعض هذه الأحاديث التي فيها ما ذكر من النهي عن التآكل بالقرآن للأسف أنهم يقيون حروفه كما يقام السهم وقد وصف صلى الله عليه وآله وسلم الخوارج بذلك وبأن أصحابه يحقرون قراءاتهم إلى قراءاتهم وصلاتهم إلى صلاتهم وأخبر أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية وقد حرفوا كلام الله وأراقوا الدماء وكفروا به خلق الله في زمانهم بإجماع المسلمين،

وكان من أمرهم ما هو معلوم ومثلهم الباطنية حرفوا كلام الله عن مواضعه وجعلوا له باطنا وظاهروا به ومن ذلك طوائف الرافضة فلهم تحريفات يعجب الناظر من تجاسرهم عليها ومن ذلك الطائفة المتسمية بالصوفية جعلوا العذاب من العذوبة وهذا الكلام كله قاله العلامة محمد إسماعيل الأمير رضي الله عنه.

شعر
قال بن عربي:
وإن دخلوا دار الشقاء فإنهم
على نعمة فيها نعيم مباين
ونعيم جنان الخلد فالحكم واحد
وذاك لها كالقشر والقشر صائن

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388